اليسار المغربيّ: مخاض التغيير (ندوة)

□ أدارها عبد الحق لبيض؛ ورقة العمل: الموسوي العجلاوي؛
المشاركون: محمد الساسي، حسن طارق، أحمد البوز، محمد العوني

عبدالحق لبيض: باسم مجلة الآداب، أشكر الإخوة على تفضّلهم بقبول الدعوة. ثمة مجموعة أسئلة تطرح نفسها منذ البداية: ١) هل الحديث عن اليسار تمْليه اشتراطاتٌ موضوعيّة وتاريخيّة مهمّة، أمْ هو مجرّدُ لغطٍ سياسيّ يملأ الفجوات الكبرى في المشهد السياسيّ المغربيّ؟ ٢) كيف يتمّ تداولُ المسألة اليساريّة في المغرب اليوم؟ وهل ينفتح على المتغيّرات الفكريّة والاجتماعيّة والسياسيّة؟ ٣) أيُعدّ سؤال اليسار سؤالاً مجتمعيًا، أمْ نخبويًا مرتبطًا بمجموعة من الأطر الثقافيّة والنضاليّة؟ ٤) هل ما يدعونا، اليوم، إلى مناقشة هويّة اليسار هو تراجعُه الملحوظ أمام استفحال قوة الدولة؟ هل الحديث عن اليسار تبرّره اليوم الحاجةُ إلى هذا المكوّن لبناء تعاقد سياسيّ جديد، أمْ هو مجرد إحياءٍ لذكرى ما تلبث أن تُنسى بعد انتهاء طقوس الاحتفال؟ ٥) هل يستقيم الحديث، اليوم، عن اليسار بصيغة المفرد، أمْ أنه بات من المحتّم الحديث عن اليسار بصيغة الجمع المتعدّد والمختلف؟

تلكم بعض العناصر التي نأمل أن تؤثّث نقاشنا. لكنْ لا بدّ أولاً من الاستئناس بفرشٍ تاريخيّ، يمثّل عنصرًا أساسًا من عناصر حفظ الذاكرة، إضافةً إلى ما يحمله للجيل الجديد من إضاءةٍ على مكوّنٍ مهمّ من مكوّنات الفكر السياسيّ. ولهذه الغاية أقترح على الأستاذ الموسوي العجلاوي تقديمَ ورقةٍ تأطيريّة للبعد التاريخيّ لليسار المغربيّ.

المحور الأول : ماهيّة التشكّل ومخاضات الفعل

الموسوي العجلاوي: ارتبطتْ تجربة اليسار المغربيّ بالتحوّلات التي عرفها المغرب في مرحلة الاستقلال بشكل خاصّ.

أ ـ الحزب الشيوعيّ المغربيّ. كان الحزب الشيوعيّ حاضرًا في الساحة الوطنيّة من الناحية التنظيميّة عن طريق مكتبه السياسيّ وكاتبه ولجنته المركزيّة، ومن الناحية الإعلاميّة عن طريق بياناته المتعددة التي لم تختلف كثيرًا عن بيانات الأحزاب الأخرى. بيْد أنّ «الحركة الوطنيّة» أقصت منذ العام ١٩٥١ أيَّ تعامل مع الشيوعيين المغاربة، إذ وُقّع في طنجة بتاريخ ١٩٥١/٤/٩ نصُّ ميثاق مشترك لأربعة أحزاب، وفي النقطة ١١ «يلتزم الموقّعون أن لا يقبلوا تركيبَ جبهة مع الحزب الشيوعيّ المغربيّ.» ألَلأمر علاقةٌ بموقف الحزب الشيوعيّ من وثيقة المطالبة بالاستقلال؟ أكان لزعماء الأحزاب الأربعة موقفٌ من الشيوعيّة؟ هل لحركة الإخوان المسلمين المصريّة، التي كانت لها علاقاتٌ مهمّة بروّاد الحركة الوطنيّة بالقاهرة، تأثير؟ والظاهر أنّ الحزب الشيوعيّ لم يكن مرغوبًا فيه أيضًا بعد الحصول على الاستقلال، إذ أُقصي من تشكيلة المجلس الوطنيّ الاستشاريّ. وعلى الرغم من أنه ساند حزبَ الاستقلال إبّان المطالبة بـ «الحكومة المنسجمة،» فقد تعرّض للتهميش، ولم يُستشَرْ في موضوع الانتخابات في يونيو ١٩٥٩. وتوالت الضغوط التي أدّت إلى منعه من الحضور الشرعيّ في الساحة الوطنيّة، من خلال حكم أصدرته محكمةُ الاستئناف سنة ١٩٦٠، بناءً على حيثيّات مرتبطة بتصريحات الملك محمد الخامس في مناسباتٍ عديدة، بأنّ كلّ إيديولوجيا ماديّةٍ منافيةٌ للملّة والدين، وأنّ التيّارات الماركسيّة اللينينيّة تدخل في نطاق الإيديولوجيا الماديّة. وفي العام ١٩٦٩، بعيْد تحوّل الحزب الشيوعيّ إلى حزب التحرّر والاشتراكيّة، مُنع عقب محاكمته بناءً على تصريحاتٍ أدلى بها علي يعته في مؤتمر دوليّ للأحزاب الشيوعيّة انعقد في موسكو في يونيو من ذلك العام.

في سنة ١٩٧٤، وبعد بروز قضيّة الصحراء، وظهور تحوّل سياسيّ داخليّ، تغيّر الاسمُ إلى حزب التقدّم والاشتراكيّة، وانعقد مؤتمرُه الأول تحت الاسم الجديد في فبراير ١٩٧٥، ورفع الحزبُ في حلّته الجديدة شعارَ «الديمقراطيّة الوطنيّة مرحلة تاريخيّة نحو الاشتراكيّة.»

ب ـ الاتحاد الوطنيّ/الاتحاد الاشتراكيّ للقوات الشعبيّة. تأسّس سنة ١٩٥٩ على خلفيّة تعدّد الرؤى حول المسار الذي يجب أن يأخذه المغربُ بعد الاستقلال عام ١٩٥٦. ولم تكن الأزمة التنظيميّة التي دامت ثلاثَ سنوات تقريبًا داخل الحزب الذي قاد معركة الاستقلال سوى غطاءٍ لخلافاتٍ أعمق، كان محورها «حكومة منسجمة» لتحقيق برنامج «التحرر الاقتصاديّ.» وهذا ما تمّ مع حكومة عبد الله إبراهيم، التي فجّرتْ قراراتُها الاقتصاديّة (عام ١٩٥٩) قلقَ المصالح الاستعماريّة وحلفائها من المغاربة من أن تكون برنامجًا اشتراكيًا، فتحالف الجميعُ لإسقاط

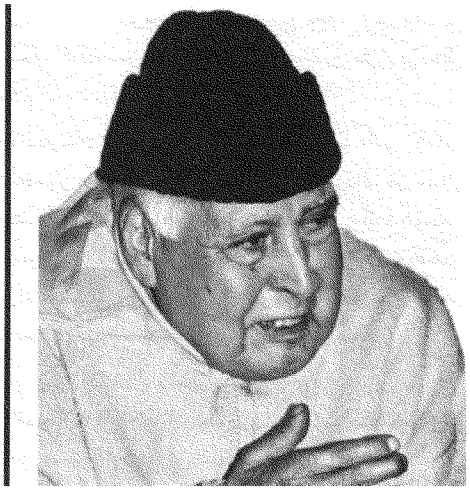

عبد الله إبراهيم (يمين) وماوتسي تونغ يستقبل علي يعطا أمين عام الحزب الشيوعيّ المغربيّ (يسار).

الحكومة (انقلاب ١٩٦٠). وأيًا كان ثقلُ الحدث أو اتصالُه ببرنامج اقتصاديّ اشتراكيّ، فالظاهر أنّ الأمر يتعلّق، وفقًا لعبد الرحيم بوعبيد (في المؤتمر الاستثنائيّ للاتحاد عام ١٩٧٥)، بمرحلةٍ انتقاليّةٍ من «الاقتصاد الاستعماريّ إلى «الاقتصاد الوطنيّ.» ثم إنّ «الانقلاب» كان مرجعيّةً لخطاب الاتحاد ونضاله في مواجهة «النظام الإقطاعيّ» و«الحكم الفرديّ المطلق.» ويظلّ مصطلحا الديمقراطيّة/الاشتراكيّة أكثرَ حضورًا في الخطاب الاتحاديّ من المفاهيم الأخرى التي تنوّعتْ مضامينُها بتنوّع الإحالات الزمنيّة والصراعات السياسيّة والتنظيميّة الداخليّة.

في بداية الستينيّات تمحورتْ أدبيّاتُ الحزب حول منظوره لممارسة الحكم، وذلك بربط النظام الملكيّ بمؤسّساتٍ تمثيليّةٍ ينتخبها الشعب، ورفضِ نظام الحكم الرئاسيّ أو الفرديّ، ووضع آليّات قيام الدستور، وبناء الهيئة الحكوميّة. وركّز الاتحاد على أنّ فكرة «الاستمرار» التي تسود كلَّ نظام ملكيّ تتنافى مع ممارسة الحكم مباشرةً من طرف الملك، لأنّ عواقبها خطيرةٌ على استقرار البلاد. إنّ فكرة اليسار وُلدتْ في الستينيّات كتعارضٍ مع اليمين، المتمثّل في البنيات التقليديّة المتراصّة حول الحسن الثاني. وعرفتْ مرحلة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٤ وتيرةَ أزمةٍ حول نظام الحكم والديمقراطيّة، وتعدّدتْ حملاتُ الاعتقال والمحاكمات والنفي وانتفاضات المدن والنواحي.

إذا كانت الإحالة التاريخيّة ضروريّة لترتيب مضامين الفكر الاشتراكيّ لدى الاتحاد، فإنّ الارتباط بين الأداة التنظيميّة والقيم الحزبيّة أمر ثابت في تاريخه.

هذا الارتباط تعكسه على الخصوص «المذكّراتُ التنظيميّة» المتعدّدة، والقوانينُ الداخليّة. كما شكّلت المحطّاتُ الحزبيّة الكبرى، والبياناتُ، والاستجواباتُ الصحفيّة، فرصةً لترجمة النزعة الاشتراكيّة إلى واقعٍ مشتركٍ بين الحزب والمجتمع.

من التأسيس والممارسة الحكوميّة سنة ١٩٥٩، إلى «حكومة التناوب» سنة ١٩٩٨ وما تلاها، فإلى أزمة المؤتمر الثامن في يونيو ٢٠٠٨، ومرورًا بالصراع مع النظام إبّان «زمن الرصاص،» تحْمل التجربةُ الاشتراكيّةُ لهذا الحزب طعمًا مميّزًا يزاوج بين الخاصّ والعامّ، والممكن والمستحيل. وإجمالاً يمكن حصرُ الهويّة الاشتراكيّة في المراحل التالية: ١) مرحلة التأسيس (يناير ١٩٥٩ ـ ماي ١٩٦٠) أو النزوع إلى الاشتراكيّة من خلال البرنامج الاقتصاديّ لحكومة عبد الله إبراهيم. ٢) البحث عن الإحالات السياسيّة النضاليّة لمفهوم الاشتراكيّة (١٩٦٠ ـ ١٩٦٢). ٣) البحث في أيّهما هو المتوخّى، اشتراكيّة علميّة أم اشتراكيّة ديمقراطيّة اجتماعيّة (١٩٦٤ ـ ١٩٧٥). ٤) النضال الديمقراطيّ وهويّة البرنامج الاشتراكيّ (١٩٧٦ ـ ١٩٩٦). ٥) البرنامج الاشتراكيّ في محكّ حكومة التناوب وما بعدها (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٧). ٦) أسئلة الهويّة الاشتراكيّة في المؤتمر الثامن (يونيو ٢٠٠٨).

ج ـ الحركات الماركسيّة اللينينيّة. وقد برزتْ في قلب الجامعة المغربيّة، انطلاقًا من وضع تنظيميّ طلابيّ امتلك ديناميّةً خاصةً تمحورتْ حول المبادئ الأربع للاتحاد الوطنيّ لطلبة المغرب، وفي وضع سياسيّ داخليّ متأجّج يُطلق عليه اليوم اسمُ «سنوات الرصاص.» ويمكن وضعُ إطار تاريخيّ لزمن ولادة هذه الحركات بين المؤتمر ١٣ للاتحاد الوطنيّ لطلبة المغرب (يوليوز ١٩٦٩) والمؤتمر ١٥ (غشت ١٩٧٢)، بالتركيز على تحويل المنظّمة الطلابيّة إلى واجهةٍ لقيادة الاحتجاجات الجماهيريّة من خلال تظاهرات عددٍ من المدن كالرباط وفاس ومرّاكش ومكناس، واعتبار الإشكال المطروح في المغرب هو إشكال غياب القيادة الثوريّة. وقد ساعد على نضج هذه الأفكار هزيمةُ ٦٧، التي اعتبرتها هذه الحركات (ضمن فكر جديد برز في العالم العربيّ) دليلاً على إفلاس الرهان على القيادات الرسميّة في تحقيق التحرير، وأنّ السبيل الوحيد الواجب اتخاذُه هو الذي اتخذته منظمةُ التحرير الفلسطينيّة بإعلان الكفاح المسلّح المستند إلى الجماهير. أما البعد العالميّ لهذه الحركات فتمثّل في ما سُمّي آنذاك «انفضاح الانحراف السوفياتيّ،» مقابل بروز قوى اشتراكيّة جديدة (كوبا، الصين، ڤيتنام). وقد تركت الثورة الثقافيّة الصينيّة أثرها لدى شرائح الطلبة، من دون نسيان تأثير احتجاجات ماي بفرنسا سنة ١٩٦٨.

هذه المؤثّرات الداخليّة والخارجيّة عجّلتْ في بروز تنظيمات على شكل «حلقات دراسيّة مغلقة» ضمّت في كثير من الأحيان مناضلين من الاتحاد الوطنيّ للقوات الشعبيّة وحزب التحرّر والاشتراكيّة. فتكوّن فصيلان، «٢٣ مارس» و«إلى الأمام،» قدّما لائحة/جبهة إلى المؤتمر ١٣ للاتحاد الوطنيّ. وفي خضمّ تحركات التنظيم السريّ داخل الاتحاد الوطنيّ للقوات الشعبيّة والتحضير لثورة التحرير المسلحة، جاءت بياناتُ المؤتمر ١٣ عبقةً بعبارات الثورة ضدّ «النظام» ومع «استراتيجيّة التحرّر العربيّ من الثالوث الاستغلاليّ العدوانيّ: الإمبرياليّة ـ الصهيونيّة ـ الرجعيّة.» بيْد أنّ النقطة الثالثة في البيان السياسيّ لهذا المؤتمر تؤشّر إلى وزن الحركات الماركسيّة اللينينيّة، وإلى سياق التحضير للكفاح المسلّح من لدن التنظيم السريّ داخل الاتحاد الوطنيّ للقوات الشعبيّة، إذ تضمّنتْ «قصورَ المنظّمات التقدميّة في توجيه وتأطير وقيادة نضالات الجماهير الشعبيّة.»

شكّل السياقُ السياسيّ لمرحلة ١٩٦٩ – ١٩٧٢ قمةَ تأجّج الصراع بكلّ تجلّياته (اعتقالات، محاكمة مرّاكش، محاولتا الانقلاب العسكريّ في يوليوز ١٩٧١ وغشت ١٩٧٢، الإعداد لتفجير العمل المسلّح في الأطلس المتوسّط والمدن الكبرى). فكان انعقاد المؤتمر ١٥ للاتحاد الوطنيّ لطلبة المغرب منعطفًا للحركات الماركسيّة اللينينيّة لإعلان توجّهاتها من خلال قيادة المنظمة الطلابيّة، خاصةً بعد انسحاب الطلبة «الاتحاديين»: كالنضال بجانب الجماهير لبناء نظام ديمقراطيّ شعبيّ، وتصفية الإقطاع والرجعيّة والبورجوازيّة العميلة، ومناهضة قوى العدوان والإمبرياليّة، ومناصرة قضايا تحرير الشعب العربيّ في فلسطين وظفار ومجموع الخليج العربيّ والصحراء. وجاء بيتُ القصيد في أنّ استقلال المنظمة الطلابيّة لا ينسخ تنسيقَ «نضال الجماهير الكادحة الطامحة إلى بناء مجتمع اشتراكيّ.»

بيْد أنّ هذا التوجه كان أيضًا بداية مرحلة جديدة. فقد صدر قرارٌ من الحكومة المغربيّة بمنع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٧٣، فشهدت الحركات الماركسيّة اللينينيّة بين عامَيْ ١٩٧٣ و١٩٧٧ قمعًا متتاليًا ومحاكمات. كما شهدتْ تساؤلاتٍ داخليّةً لتقييم مسار الحركات الجديدة، إذ صدرتْ قراءةٌ لمسار اليسار اللينينيّ من داخل السجن (فبراير ١٩٨٠) تحمل نقدًا لاذعًا لمنظمة «إلى الأمام.» غير أنّ هذه القراءة وغيرها تُبرز الإشكالات السياسيّة والنظريّة التي ظهرتْ مع ميلاد الحركات في المغرب؛ وفي هذا السياق شكّل الموقفُ من نزاع الصحراء مفترقَ طرق بين «إلى الأمام» و«٢٣ مارس» و«لنخدم الشعب،» خاصةً بعد شتنبر ١٩٧٤.

من ضمن الرؤى السياسية للحركات الماركسيّة اللينينيّة، ولاسيّما «إلى الأمام،» تبنّي النموذج الصينيّ كتصوّر إستراتيجيّ لمراحل الثورة، وذلك من خلال «القواعد المتحرّكة» و«القواعد الحمراء الثابتة» و«مناطق الصدام.» كما هوجمت انتخاباتُ نوفمبر ١٩٧٦ ويونيو ١٩٧٧، واعتُبر البرلمان «لعبةً رجعيّة،» ورُفضت الديمقراطيّة البرلمانيّة، وصُنّفت القوى المشاركة في الانتخابات «خادمةً للمخطّطات الرجعيّة،» وشُجبت «الإصلاحاتُ» الاجتماعيّة والسياسيّة.

أدّت النقاشات التي بزغتْ في زمن الاعتقال داخل «إلى الأمام» إلى بروز تيارين. الأول يرى ضرورة مراجعة تجربة كافّة فصائل الحركات الماركسيّة اللينينيّة؛ في حين تشبّث الثاني بالطروحات النظريّة وبأنّ «التصفية السياسيّة والتنظيميّة التي تعرّضتْ لها مجرّدُ أخطاء فرديّة.» وكانت محاكمة ١٩٧٧ مناسبةً لإعلان الخلاف حول عددٍ من المواقف؛ فمثلاً طالب تيّار بجعل الصحراء بؤرةً ثوريّة، في حين طالب التيّار الثاني بالتركيز على المشاكل الداخليّة. وقد كوّن عددٌ من مناضلي «إلى الأمام» تنظيم «النهج الديمقراطيّ» الذي حافظ تقريبًا على الطروحات السياسيّة نفسها، كالموقف من نزاع الصحراء أو من الانتخابات، في حين ساهم مناضلوه في عدد من التنظيمات الجماهيريّة.

موازاةً مع ذلك عرف تنظيم ٢٣ مارس نقاشاته الأولى قبل ١٩٧٤ حول الموقف من الصحراء: بين «٢٣ مارس ـ اللجنة الوطنيّة» (المكوّنة من مناضلي الداخل) والتي كانت مواقفُها أقربَ إلى مواقف «إلى الأمام» من قضيّة الصحراء (بيان ١٩٧٤/٩/٢٢)، ومناضلي الخارج الذين عقدوا ندوةً حول الموضوع في أكتوبر ١٩٧٤ تبنّوا فيه موقفَ القوى الديمقراطيّة والوطنيّة من القضيّة. جرت هذه الأمور في سياق الحديث عن وحدة بين الفصيلين. وقد لعب الموقفُ من الصحراء ومن الأحزاب الوطنيّة دورًا أساسًا في رسم خطّ سياسيّ وإيديولوجيّ متميّز لمنظمة ٢٣ مارس أهّلها للعودة إلى الساحة الوطنيّة بشكل غير رسميّ من خلال جريدة **أنوال** التي رأت النورَ في نوفمبر ١٩٧٩. وفي ٨ مارس ١٩٨١ عاد إلى الوطن عددٌ من قياديي المنظمة، التي أصبحتْ تحمل اسم « منظمة العمل» ابتداء من ١٩٨٣/١/١، وشاركتْ في الانتخابات التشريعيّة عام ١٩٨٤.

انعقد المؤتمر الأول لمنظمة العمل في دجنبر ١٩٨٥. بيْد أنّ صراعًا داخليًا تأجّج حول عدة ملفّات بين ١٩٩٤ و١٩٩٦، وانتهى بانشقاق داخل المنظمة بمناسبة الاستفتاء على تعديل الدستور في شتنبر ١٩٩٦. وتطوّرت الأمور بالتحاق التيّار المنشقّ، الذي أسس حزبًا باسم «الحزب الاشتراكيّ الديمقراطيّ،» بالاتحاد الاشتراكيّ للقوات الشعبية؛ في حين شكّلتْ منظمةُ العمل سنة ٢٠٠٢ «اليسار الاشتراكيّ الموحّد» مع تيّاراتٍ أخرى كالفعّاليّات اليساريّة المستقلّة و«الاشتراكيون الديمقراطيون» و«الحركة من أجل التغيير.» وفي سنة ٢٠٠٥ تكوّن «الحزب الاشتراكيّ الموحّد» من اليسار الاشتراكيّ الموحّد و«تيّار الوفاء من أجل الديمقراطيّة» المنشقّ عن الاتحاد الاشتراكيّ للقوات الشعبيّة.

إنّ الناظر في تاريخ التنظيمات اليساريّة وأدبيّاتها في المغرب يلاحظ أنّ ولادتها وتحوّلاتها التنظيميّة ارتبطتْ بقضايا سياسيّة. وغالبًا ما شكّل الموقفُ من الانتخابات أو التعديلات الدستوريّة أو تقييم تجربة الأداء السياسيّ مناسبةً لانقساماتٍ تنظيميّة. غير أنّ أسئلة عدّة تُطرح على هذه المسارات، من حيث تحديد قضايا الاختلاف ودرجات الاستيعاب وديناميّة التجاوز أو الوقوف عند الأزمة. وانطلاقًا من هذا يمكن تسجيلُ الملاحظات التالية:

اهتمت المدرسة اليساريّة الجديدة كثيراً بالجانب النظريّ، ولعبت دوراً كبيراً في الحفاظ على البعد الفكريّ لليسار، وفي ترقية الحوار الإيديولوجيّ في الساحة الجامعيّة على وجه الخصوص، لكنّها لم تكن ذات جذور في أوساط الشعب.

ـ تسيير ديناميّاتُ التوالد والتلاحم داخل التنظيمات اليساريّة في اتجاهٍ أفقيّ نخبويّ. وقد أبرزت الانتخاباتُ التشريعيّة عام ٢٠٠٧ أنّ توالدها لا يعني بالضرورة تعبيرًا عن «حاجات شعبيّة،» بقدر ما هو اختلافٌ حول تقييم مسارات سياسيّة معيّنة داخل النخب.

ـ يعاني جلُّ هذه التنظيمات إشكالاتٍ تنظيميّة، وكشفتْ في عدد من المحطّات عن صعوبة الإمساك بين الخطّ السياسيّ المرحليّ والأشكال التنظيميّة الملائمة. ويبقى معظمُها متواضعًا في تأطير شرائح المجتمع.

ـ أكثرها ضعيفٌ من حيث التعبئة الشعبيّة حول قضايا خاصةٍ أو عامة.

ـ شكّل جلُّها، وفي كلّ المراحل السياسيّة بعد الاستقلال، واجهةً للدفاع عن الحريّات وحقوق الإنسان، سواء في إطرها التنظيميّة أو من خلال الجمعيّات الحقوقيّة المدنيّة.

محمد الساسي: قد نسجّل بعضَ الخلاف حيال تفصيلات وردتْ في الورقة. لكنّ ما يهمّ القارئَ العربيّ هو أنّ اليسار المغربيّ يرتكز على ثلاث دعائم أساسيّة، كما أشار الباحث: ١) الحركة الوطنيّة التي انبثق عنها جناحٌ تقدميّ راديكاليّ، ممثّلاً في الاتحاد الوطنيّ للقوات الشعبيّة. ٢) الحزب الشيوعي المغربيّ، الذي بدأ كفرع للحزب الشيوعيّ الفرنسيّ ثم تمغرب وساهم في النضال اليساريّ. ٣) اليسار الجديد، الذي ظهر في منتصف ستينيّات القرن الماضي. وما يهمّ القارئ العربيّ أيضًا هو أنّ اليسار منذ الاستقلال لعب الدورَ المركزيّ في تنظيم المنظمات الجماهيريّة، وأعطاه عن طريق المنظّمات النقابيّة الوعيَ الطبقيّ، وعن طريق المنظمات التربويّة الوعيَ الثقافيّ.

كان ردُّ فعل الدولة على كلّ هذا حرمانَ اليسار من السيطرة على المؤسّسات المنتخبة، فلجأتْ إلى سياسة تجمع بين القمع الشرس (طوال الستينيّات والسبعينيّات والثمانينيّات) ومحاولات دمج أطر من اليسار في منظومة الدولة ومؤسّساتها. كما قامت بخلق «أحزاب» تقتصر مهمّتُها على أن تكون سدّاً أمام تقدّم اليسار وتفنيد أطروحاته، ولاستغلال التعدّديّة من أجل تلميع وجه النظام باعتباره يحترم «التعدديّة السياسيّة» ويؤسّس نظامَه على شرعيّتها. وهذا المعطى مرتبط بعامل آخر، معوِّقٍ لنموّ اليسار، ونعني به التزويرَ الانتخابيّ، الذي يكون بالأساس لفائدة الأحزاب التي أنشأها النظامُ ليَحْرم اليسارَ من جني ثمرات عنفوانه وكفاحيته.

كان اليسار هو القوةَ المركزيّةَ في كثير من المراحل، واتسم بصراع فكريّ وتنظيميّ داخل المنظّمات الجماهيريّة بتفرّعاتها الثلاثة: اليسار الجديد، والاتحاد الوطنيّ للقوات الشعبية، وحزب التقدّم والاشتراكيّة. وفي مقابل اليسار كان هناك حزب واحد يتمتع بمقوّمات الحزب القويّ وهو حزب الاستقلال. أما «الأحزاب» الأخرى فلم تكن سوى ملحقاتٍ إداريّةٍ بجهاز الدولة، خُلقتْ لإزعاج اليسار ومضايقة حزب الاستقلال في مراحل معيّنة، الأمرُ الذي أملى على اليسار حينها أن يتحالف مع هذا الحزب. وسيتبلور هذا التحالف في شكل تنسيق من أجل التقدم في مسار النضال الديمقراطيّ.

على مستوى المدارس الثلاث أعلاه، يمكن القول إنّ المدرسة الاتحاديّة ديناميكيّة، لها مناضلون يجمعون بين ما تلقّوْه في رحاب مدرسة الحركة الوطنيّة وما تشبّعوا به من انفتاحهم على قضايا اليسار العالميّ. فقد عاشت هذه المدرسة لحظاتٍ عصيبة من أجل تحديد هويّتها الإيديولوجية وإستراتيجيّتها وخططها المرحليّة؛ لكنّ ذلك الغموض عكس في الوقت ذاته قدرةَ الاتحاد الفائقة على استقطاب قوًى أخرى داخل الحركة الوطنيّة، من مقاومين وأعضاء جيش التحرير ونقابيّين وشباب وأطر سياسيّة متمرّسة. وهذا الخليط أدّى أحيانًا كثيرة إلى تضارب في طبيعة الإستراتيجيّات الملائمة.

إذا كان الاتحاد ينطلق من التحليل الطبقيّ الداخليّ والمعطيات الداخليّة ليصل إلى ضرورة الخيار الاشتراكيّ، فإنّ حزب التقدّم والاشتراكيّة كان ينطلق من المقولات العامّة ليبحث، بعد ذلك، في مسألة تبيئتها محليًا، الأمرُ الذي طبع أطروحتَه الفكريّة بنوع من الميكانيكيّة في التحليل وجعله أحيانًا محطّ سخرية العديد من الأجنحة اليسارية. لكنْ كان له ما يميّزه إيجابيًا، وهو الوضوح الإيديولوجيّ؛ فقد كان يحدّد لكلّ مرحلة مهامَّها بشكل دقيق.

أما اليسار الجديد فقد أعطى عنفوانًا نضاليًا جديدًا. فوجوده أدّى بالبنيات اليساريّة الأخرى إلى ضرورة تجديد نفسها في ضوء الأسئلة الجديدة المقلقة، وأن تأخذ في الاعتبار الملاحظات التي قدّمها. وقد اهتمت المدرسة اليساريّة الجديدة كثيرًا بالجانب النظريّ، ولعبت دورًا كبيرًا في الحفاظ على البعد الفكريّ لليسار، وفي ترقية الحوار الفكريّ الإيديولوجيّ في الساحة الجامعيّة على وجه الخصوص. لكنّ هذه المدرسة لم تكن ذات جذور في أوساط الشعب، فلم تستطع مثلاً أن تقتحم الحقلَ العمّاليّ بالدرجة المطلوبة، وإنْ قدّمتْ تضحياتٍ جليلة من أجل الوصول إلى هذا الهدف. ويمكننا أن نعترف اليوم بأنّ اليسار لم يعد القوة المركزيّة في الساحة السياسيّة، ولم يعد القاطرة نحو التغيير والفعل.

أحمد البوز: الورقة تثير ملاحظات يمكن حصرُها فيما يأتي:

أولاً: إشكاليّة التحقيب. فهل اليسار المغربيّ بدأ مع الحزب الشيوعيّ المغربيّ الذي أعلن انتماءه إلى المنظومة اليساريّة العالميّة، أمْ مع البرنامج الاقتصاديّ

لحكومة عبد الله إبراهيم؟ هل ارتبط بطروحات الماركسيّة اللينينيّة كما تشكّلتْ في النصف الثاني من الستينيّات وبداية السبعينيّات مع ما يُعرف باليسار الجديد، أمْ بحزب الاتحاد الاشتراكيّ الذي امتلك مقوّمات الحزب القويّ والمتجذّر داخل شرائح كبيرة من المجتمع في لحظات موسومة في تاريخ المغرب السياسيّ؟

ثانيًا: إشكاليّة مفهوم اليسار. فهل يكفي أن يعلن الحزبُ عن انتمائه إلى المنظومة اليساريّة وإلى مفاهيمها الكبرى ليسمّى حزبًا يساريًا، أم يتعلّق الأمر بطروحات ومواقف تنتمي إلى مرجعيّات اليسار العالميّ بمختلف تشكلاته؟

ثالثًا: ديناميكيّة التوالد داخل تنظيمات اليسار. ربطت الورقة هذا التوالدَ بفكرة عدم تعبيره عن حاجاتٍ شعبيّة، منطلقةً من واقعة الانتخابات التشريعيّة الأخيرة عام ٢٠٠٧. ولكنْ متى كان الحزبُ المغربيّ، ولا أقول اليساريّ فقط، تعبيرًا عن حاجاتٍ شعبيّة، لا عن تصوّرات نخبته وطموحاتها؟ وإلى أيّ درجة أصبحت الانتخاباتُ مقياسًا للحكم على تموقعات حزبٍ أو نفوذه؟

بعد ٢٠٠٧ تحدّثنا عن «أزمة اليسار» منطلقين من المؤشّر الانتخابيّ الرقميّ. ولكنْ لو جمعنا الأصوات التي حصلتْ عليها التنظيماتُ اليساريّة فسنجدها تفوق ما حصلتْ عليه في انتخابات ٢٠٠٢. أزمة اليسار، إذًا، ليست مطروحة في جانبها العدديّ، بل في جانب آخر قد نتطرق إليه لاحقًا. لكنْ أودّ الإشارة هنا إلى أنّ انتخابات ٢٠٠٧ شهدت انزياحًا في مسار اليسار المغربيّ نحو البادية، وبدأ يتخلّى عن مواقعه المدينيّة التي ميّزتْ مساره طوال عقود من العمل السياسيّ.

محمد العوني: الملاحظات التي سجّلتها بخصوص الورقة هي الآتية:

أولاً: يشير الأستاذ الموسوي إلى أنّ تنظيم ٢٣ مارس عقد ندوةً في الخارج حول موضوع الصحراء في أكتوبر ١٩٧٤، وتبنّى ساعتها موقفَ القوى الوطنيّة الديمقراطيّة من قضيّة الصحراء. والصحيح أنّ التنظيم التقى مع موقف هذه القوى، لكنّ النقاش انطلق من خصوصيّة هذا التنظيم المرتبطة بوجوده الماويّ، وبممارسة سياسيّة عامة حيال الوطن والأرض والطبقات الاجتماعيّة، وبعلاقته باليسار العربيّ عامة (ولاسيما بمسألة الوحدة العربيّة).

ثانيًا: يتحدث الموسوي عن «تأهّل اليسار للعودة إلى الساحة الوطنيّة» متخذًا من صدور **أنوال** نقطةَ بداية. والحق أنّ عودة اليسار الجديد أملته اشتراطاتُ النضال الديمقراطيّ في إطار الحكم القمعيّ. إذن فالنقاش هنا كان مندمجًا في مجرى نقاش أكبر حول الفعل اليساريّ في الساحة الوطنيّة، ومرتبطًا بضرورة قرن النظريّة بالتطبيق، إلى غيرها من المحاور التي جعلت المنفيين أمام اختيار العودة إلى الوطن والانصهار مرةً أخرى في قضاياه المصيريّة. وعندما نقول «العودة،» فذلك لا يعني أنّ اليسار الجديد كان عازفًا عن هموم الوطن أو محلّقًا في أبراج النظريّة العالية، لكنّ ضربات النظام القمعيّة كانت قد قلّصتْ حضوره في الساحة السياسيّة العامّة وإنْ ظلّ بارزَ الحضور في الساحة الطلابيّة والنقابيّة والثقافيّة. ولم تكن العودة إلى أرض الوطن وتشكيل تنظيم علنيّ حمل لحظتها اسمَ «منظّمة العمل الديمقراطيّ الشعبيّ» سوى البحث عن اكتساب الشرعيّة القانونيّة لترسيخ الشرعيّة النضاليّة.

ثالثًا: تصويب لا بدّ منه، وهو أنّ «حركة اليسار الاشتراكيّ الموحّد» هو تجميع لـ «منظمة العمل الديمقراطيّ الشعبيّ» وتيارات سياسيّة مثل «الديمقراطيون المستقلون» (لا الاشتراكيون الديمقراطيون) و«الحركة من أجل الديمقراطيّة» (لا الحركة من أجل التغيير)، و«الوفاء للديمقراطية» (لا الوفاء من أجل الديمقراطيّة).

حسن طارق: ثمة ثلاثُ عائلات يساريّة في تاريخ المغرب، كما ذكر الساسي: المدرسة الشيوعيّة، والمدرسة الاتحاديّة، ومدرسة اليسار السبعينيّ. وهذه المدارس هي التي شكّلتْ ما اصطُلح عليه بـ «اليسار» الذي كان حاضرًا في كلّ اللحظات السياسيّة في المغرب الحديث: من النضال من أجل الاستقلال، فالنضال من أجل بناء الدولة الوطنيّة، فالنضال من أجل الديمقراطيّة. وكلّ مدرسة كانت لها ثقافتها السياسيّة الخاصة، ورؤيتها الخاصة إلى الأشياء. لكنّ هذا لا يمنع من وجود تفاعلاتٍ بينها؛ فقد كان هناك نقاش وصراعُ نماذج تجلّيا في الأسئلة الآتية: لمن تكون الأولويّة، أللمبادرة السياسيّة، أمْ لبناء نموذج إيديولوجيّ معياريّ؟ أنشتغل داخل الإطار الشرعيّ، أمْ على هامشه؟ أيكون النموذج التنظيميّ لبناء الحزب هو النموذج الأمميّ، أم المغربيّ بسياق وخصوصيّة مغربيّين؟ وكانت هناك صراعات في السبعينيّات بين اليسار الجديد والحركة الاتّحاديّة وحزب التحرر والاشتراكيّة حول الموقف من المسلسل الديمقراطيّ ومن المشاركة في الانتخابات، ومنذ أواسط التسعينيّات حول التصويت على الدستور سنة ١٩٩٦. ثم تأكّدتْ هذه القضيّة في المشاركة في حكومة التناوب عام ١٩٩٨، بحيث وقعتْ عمليّة تداخل وإعادة انتشار. لكنّ هذه العملية، كما أشارت الورقة، جاءت أفقيّة لا في اتجاه المجتمع. لقد وقعت اندماجاتٌ وتحالفاتٌ وتوالدات، لكنّ هذا في الحوصلة النهائيّة لم يعنِ أنّ الفكرة اليساريّة تطوّرت وتقوّت داخل المجتمع.

المحور الثاني: اليسار المغربيّ وإكراهات المنظومة الإيديولوجيّة

لبيض: عادةً يتمّ الحديث عن غموض نظريّ للمشروع اليساريّ. أذلك مرتبط بالمنظومة الفكريّة كما هي مثبتة عالميًا في مرحلة تاريخيّة معطاة؟ وما هي الخلفيّة الإيديولوجيّة التي تتحكّم في مسار اليسار، وفي تشكّلات وعيه الحديث، وفي تشكّلاته التنظيميّة؟ أما زال رهين الإيديولوجيا الماضويّة؟ هل أثبت لنفسه نسقًا فكريًا يتلاءم والمتغيّرات التي يعيشها؟ أيمكننا اعتبارُ إكراه المنظومة الإيديولوجية سببًا من أسباب أزمة اليسار المغربيّ؟

طارق: نستطيع أن نفسّر مسألة الغموض الإيديولوجيّ بالتاريخ. وفي هذا السياق حالتان: حالة اليسار السبعينيّ الذي وُلد في خضمّ سيادة الفكر الاشتراكيّ،

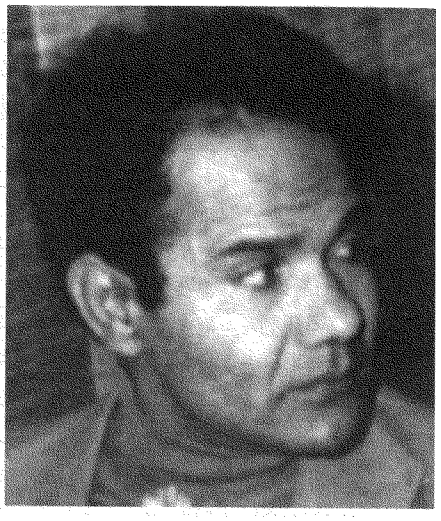

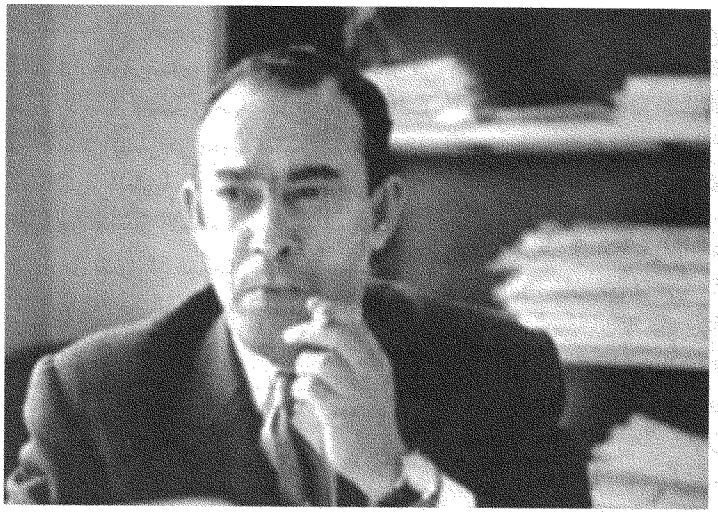

عمر بن جلّون ومهدي بن بركة.

والثورة الصينيّة، وآثار ماي ٦٨، وآثار هزيمة ٦٧، والمراجعات الفكريّة العربيّة. وفي هذا السياق، كان الفكر غالبًا على التنظيم والتدبير السياسيين، فلم يُطرح عليه سؤالُ الملاءمة أو الاجتهاد خارج منظومة الأفكار السبعينيّة. في المقابل، هناك حالة الحركة الاتحاديّة التي تُعتبر امتدادًا للحركة الوطنيّة، وجوابًا على إشكاليّات سياسيّة بالأساس كإشكاليّة العلاقة داخل الحركة الوطنيّة مع يمين حزب الاستقلال ومع الدولة. فإذا كان اليسار السبعينيّ قد وُلد بميلاد الفكرة، فإنّ الحركة الاتحاديّة وُلدتْ قبل أن تعثر على الفكرة المناسبة والمطابقة لتصوّراتها السياسيّة والتاريخيّة. لذلك فقد كانت هناك مرحلة تشكيل الهويّة، وبعدها سيأتي الجواب الإيديولوجيّ سنة ١٩٧٥. والملاحظ أنّ هذا الجوابُ نفسه كان هو كذلك انخراطًا في أفق اشتراكيّ، وفي اختيار ديمقراطيّ، لكنه لم يكن انتصارًا عقائديًا لتوجّه فكريّ واضح.

إذنْ نحن أمام حالتين لهما علاقة بالاجتهاد الفكريّ، وهي ـ في نظري ـ علاقة ملتبسة. ونحن ننتظر أن تتاح لليسار فرصةُ إنتاج مشروع فكريّ وإيديولوجيّ عميق وقويّ بما يكفي. ففي الحالة الأولى اكتُفي بما هو موجود، واكتُفي بأن يشكّل «صندوقَ بريد» لأفكارٍ موجودةٍ في سياق عالميّ؛ وفي الحالة الثانية اختار أن يكون أولاً حركةً سياسيّةً وفعلاً سياسيًا. إذن، قضيّة المرجعيّة الفكريّة والإيديولوجيّة دائمًا مطروحة. والمثير أنه عندما وقعت التحوّلاتُ العالميّة في أوروبا الشرقيّة مع انهيار الاتحاد السوفياتيّ والكتلة الاشتراكيّة، اكتفى اليسار المغربيّ بالتعامل مع هذه التحوّلات بنوع من الطمأنينية، بحيث لم يجعلها دافعًا لإعادة بناء المخيال الإيديولوجيّ، أو محطّةً لإعادة صوغ الفكرة الاشتراكيّة في ذاتها، بل اعتبر أنّ التحوّلات لا تعنيه! وأتحدّث هنا أساسًا عن الحركة الاتحاديّة التي اعتبرتْ أنها حسمت المعادلةَ بين الاشتراكيّة والديمقراطيّة منذ أواسط السبعينيّات، وأنّ النموذج الذي انهار لا يعنيها. وهذا النوع من الطمأنينة فوّت على اليسار التفكير، وفتح ورشًا كبيرة وغنيّةً للتداول في هذا المضمار الفكريّ المهمّ والحاسم.

أخلص إلى الأقول إنّ العامل الإيديولوجيّ ليس سببًا من أسباب أزمة اليسار، وإنْ كنتُ أعتبره مظهرًا من تمظهراتها. ويمكنني القول اليوم إنّ اليسار المغربيّ عاجز عن تقديم يوتوبيا قادرة على خلق التعبئة وتقديم الإجابات الكبرى؛ فانتقاله إلى مرحلة المشاركة الحكوميّة جعله يستبطن مقولاتٍ لا علاقة لها بالمرجعيّة الاشتراكيّة ولا بمرجعيّة اليسار!

الساسي: القضية الإيديولوجيّة كانت مطروحة عند المدارس الثلاث. فبالنسبة إلى حزب التقدّم والاشتراكيّة كان الإعلان عن الانتماء اللامشروط للمعسكر الشيوعيّ واضحًا، فهو لا يحتاج إذًا (من وجهة نظره) أيَّ مجهود للتوطين والتبيئة. وكان يعتبر نفسه خاضعًا بحكم الضرورة الإيديولوجيّة والتاريخيّة للتمرحلات المعروفة (مرحلة منتصف السبعينيّات التي تدثّر فيها الحزبُ الشيوعيّ المغربيّ بثوب حزب التقدّم والاشتراكيّة). إذن فالحزب يقدم نفسه باعتباره مستجيبًا لمقتضيات ثورة وطنيّة ديمقراطيّة، وأنه دومًا في خدمة غائيّة تاريخيّة واضحة ومنمّطة.

أما المدرسة الاتحاديّة فلم تهتمّ كثيرًا بالجانب الإيديولوجيّ ولم تعمل على تأصيله. فباستثناء **التقرير الإيديولوجيّ** في المؤتمر الاستثنائيّ لعام ١٩٧٥ لن نجد ركامًا كبيرًا من التنظيرات والمشاريع الفكريّة. هذا وقد مرّت هذه المدرسة بثلاث مراحل أساسيّة: ١) مرحلة الالتباس الإيديولوجيّ حيث تنازعت الحركةَ الاتحاديّة عدةُ هويّات في الوقت ذاته (القوميّة والبعثيّة والاشتراكيّة). ٢) مرحلة التأسيس (١٩٥٩ ـ ١٩٧٥). ففي سنة ١٩٧٥ أورد الاتحاد في **التقرير الإيديولوجيّ** مقولات الاشتراكيّة العلميّة، لكنْ مع بعض التحفّظات: كاعتبار «ديكتاتوريّة البروليتاريا» قضيّةً أكل الدهرُ عليها وشرب، وإعادة النظر في مقولة «الاستلاب» بحيث لا ينحصر بالطبقة بل يشمل الأمّةَ جمعاء. ٣) مرحلة الميل نحو الاشتراكيّة الديمقراطيّة، إذ بدأ الاتحاد يمزج بين الاشتراكيّة العلميّة وبين مقولات الديمقراطيّة الكلاسيكيّة، ليعطي في النهاية وصفة «للاشتراكيّة الديمقراطيّة.»

أما بالنسبة إلى اليسار الجديد، فلا أضيف إلى ما قاله الأخ طارق سوى الإشارة إلى أنه تشكّل في البداية كيسار لليسار؛ فقد اعتُبر أنّ اليسار الممثّل في الاتحاد الاشتراكيّ وحزب التقدّم والاشتراكيّة لم يقم بالأدوار المطلوبة منه بل يسير في تسويةٍ أفقدته الكثيرَ من عناصر الانتماء إلى اليسار الحقيقيّ.

اليوم هل نقول إنّ اليسار المغربيّ يعيش أزمة إيديولوجيّة؟ من الضروريّ تحديد أيّة اشتراكيّة نريد، وأيّة ديمقراطية سندافع عنها من موقع النضال اليساريّ. وقد أجاب اليسارُ المغربيّ على ذلك منذ منتصف السبعينيّات، وأكّد تطورُ الأحداث العالميّة صدقيّةَ إجابته. لا أعتبر أنّ أزمة هذا اليسار هي البحثُ عن الهويّة الإيديولوجية؛ فحين سقط جدارُ برلين وتراجع اليسار عالميًا كان اليسار المغربيّ يعرف امتدادًا جماهيريًا كبيرًا. فهو، متحالفًا مع حزب الاستقلال، قدّم ملتمس الرقابة، ودعا إلى الإضراب العام سنة ١٩٩٤، وإلى تشكيل الكتلة الديمقراطيّة... إذن، كانت هناك ديناميّة مهمّة جدًا، وتصاعدتْ إلى أن جاءت مرحلةُ التصويت على الدستور، ومسألةُ المشاركة في الحكومة، فبدأتْ هذه الديناميّة في الخفوت. وهذا الخفوت لا يمكن إرجاعُه إلى أزمة الإيديولوجيا أو إلى غياب الوضوح الفكريّ. ومع كل هذا الخفوت، فإنّ اليسار المغربيّ يتحرّك منذ سنوات لا في اتجاه تضمين الحقوق المتفرّعة عن الديمقراطيّة وحقوق الإنسان كرُخص فحسب، وإنما أيضًا في اتجاه تأمين الوسائل لتمكين الشرائح المقصاة من الديمقراطيّة.

البوز: يمكن الإقرار بأنّ اليسار، بمختلف تصنيفاته، عاش التباسين. الأول ظهر سنة ١٩٧٥، وهو التباس الخصوصيّة المغربيّة التي كانت واضحة في **التقرير الإيديولوجيّ** للاتحاد الاشتراكيّ وفي رؤيته للكثير من القضايا (كقضيّتي الثقافة والدين). فإذا كانت الحركة الماركسيّة قد أعلنتْ نفسها جزءًا من المنظومة الاشتراكيّة العالميّة، فإنّ التحفّظ الذي طرحه **التقرير** في قضيّة الخصوصيّة والكونيّة كان بمثابة التباسٍ في مسار الفكرة الاشتراكيّة بشكل عامّ.

الالتباس الثاني يتعلق بربط الفكرة بالممارسة، وهي مسألة لا تتعلق بالحركة الاتحاديّة وحدها بل باليسار عامّةً. فمنذ السبعينيّات ونحن نعيش ممارسةً بلا أفكار أو قيم. قد تكون لهذه المسألة مبرّرات على أرض الواقع، بحيث وجد اليسارُ نفسَه أمام مشكلة ضرورة مجاراة المعضلة الانتخابيّة التي طَرحتْ تحدّيًا كبيرًا وتغييرًا لمقياس النفوذ. فمن قبلُ كان مقياسُ النفوذ مرتبطًا بالسطوة الرمزيّة على المثقفين والجامعة والنقابات والمعتقلين؛ أما اليوم فقد أزاح اليسارُ بعضَ قيمه وأفكاره لمجاراة المعضلة الانتخابيّة. وإذا كانت الحياة السياسيّة على العموم تنزاح من مقولة الفكرة إلى مقولة الخدمة، فثمة انزياح عند اليسار المغربيّ من الدفاع عن الأفكار إلى الدفاع عن تقديم الخدمات.

الموسوي: لا أعتقد أنّ هناك إشكالاً مطروحًا على مستوى موضوع الهويّة عند اليسار، لأنْ لا هويّة واحدةً لليسار. لنأخذ نموذج الاتحاد الوطنيّ للقوات الشعبيّة، والاتحاد الاشتراكيّ. فقد عثرنا على العديد من الوثائق بين عاميْ ١٩٦٢ و١٩٦٥، وكلُّها مرتبط بمحاولات مشاريع التنظيم (الخليّة، الكاتب، الفرع...). ويجب ألاّ ننسى المذكرة التنظيميّة التي كتبها الشهيد عمر بن جلّون سنة ١٩٦٥، وعبّرتْ عن التصور الاشتراكيّ للتنظيم. وفي سنة ١٩٧٢ وثائقُ تقدّم طرحًا جديدًا بعد إنهاء التنظيم السريّ داخل الاتحاد الوطنيّ. وهناك مقرّراتٌ أخرى مرتبطة بهويّة اليسار المغربيّ غير **التقرير الإيديولوجيّ**، ومنها التقرير التنظيميّ الذي قدّمه اليازعي ولكنه لم يُنشر.

المشكل بالنسبة إلى التنظيمات اليساريّة اليوم ليس الهويّة، بل الخطّ السياسيّ المرحليّ. فحزب التقدّم والاشتراكيّة مثلاً ظلّ وفيّاً للرؤية المحيلة على الماركسيّة اللينينيّة، وهو ما أثّر فيه تنظيميًا. ويزداد المشكلُ استفحالاً مع اليسار الجديد؛ فلا أرى كيف نجمع اليوم بين الحزب الاشتراكيّ الموحّد وحزب النهج الديمقراطيّ الذي ما يزال يطالب بديكتاتوريّة البروليتاريا! وقد يبرز اختلاف الهويّات في مقاربة العلاقة مع الملَكية والدولة؛ إذ لا يمكن أن نفسّر كيف أنّ الاتحاد الوطنيّ للقوات الشعبيّة وُلد في حضن الملك محمد الخامس (فقبل تأسيس الحزب توجّه وفدٌ يقوده عبدالرحمن اليوسفي إلى القصر الملكي لإعلان بيان التأسيس، الذي تضمّن عبارات الوقوف وراء جلالة الملك محمد الخامس ...الخ)، الأمر الذي يطرح علينا جميعًا السؤال الآتي: أين تنتهي سلطاتُ الملك، وأين تبدأ سلطات الأحزاب؟

العوني: تطغى على اليسار المغربيّ بمدارسه الثلاث نزعةُ التحرّر من شرنقة الشرعيّة الإيديولوجيّة. وقد كان الارتباط بالإيديولوجيا، في جانب منه، ارتباطًا بالواجب الحزبيّ، وفي التنظير لا غير. والمتفق عليه أنّ منظّري اليسار في المغرب قلائل؛ ويمكن أن نذكر هنا أسماء مثل المهدي بنبركة في الاختيار الثوريّ، وعمر بن جلّون في الجانب التنظيميّ، وعزيز بلال في محاولته ربط الاقتصاديّ بالسياسيّ.

ومن خلال متابعة الأطروحات الحزبيّة يتبيّن أنّها جلّها كان محاولةً للإجابة على الوقائع: مسألة الإصلاح الزراعيّ بعد الاستقلال، الانتفاضات الشعبيّة، التنظيم الحزبيّ، العلاقات بالمنظّمات الجماهيريّة... وهذه الأسئلة سيعاد طرحُها بعد انتفاضتيْ ١٩٨١ و١٩٩٢. ويبدو أنّ الأطروحات الإيديولوجيّة لأحزاب اليسار تظلّ اليوم في حاجة إلى التحيين. فالعديد منها مايزال قيد الرفوف. وهذا ما يجعل اليساريين اليوم يطرحون أسئلة أكثر مما يطرحون إجابات.

المحور الثالث: اليسار المغربيّ ـ مهامّ المستقبل وإرهاصات التغيير

لبيض: كيف يمْكن اليسارَ اليوم أن يبني مستقبله: أمِن خلال استثماره للبعد التاريخيّ؟ أمْ من خلال تحديد الآليّات التنظيميّة؟ أمْ بإعادة السؤال عن علاقة اليسار بالدولة، وبالدين، وبالمجتمع...؟

الساسي: أظنّ أنّ طبيعة الأزمة التي نعيش هي التي يمكن أن تملي علينا نوعَ المخارج. والعنصر الأساس في الأزمة هو انعدام المصداقيّة في العلاقة

لقد بدأ الناس يلاحظون فقدانَ اليسار لاستقلاليّته، واستعمالَه وسائلَ اليمين في العمل الانتخابيّ، وابتعادَه عن أن يكون حاضنةً للقيم وحاميَها، وعدمَ احترامه للتعاقدات، وأنه يغيّر مواقفَه ويمارس البلقنة.

بالناخبين وبالجمهور العامّ. لقد كان هذا الجمهور يميّز في الماضي بين اليسار وباقي التشكيلات السياسيّة، لكنه اليوم بدأ يلمس نوعًا من التنميط والتوحيد في السلوك السياسيّ. ومن أجل أن يستعيد اليسار هذه المصداقيّة لا بدّ من تحقق مقاربتين: الأولى تعتبر أنّ المسألة مسألة تسويق، بمعنى أنّ الصورة السلبيّة للمناضل الحزبيّ اليوم ناتجة من عدم بذله الجهدَ الكافي لتحقيق التواصل مع الناس؛ أما الثانية فتعتبر أنّ هذه الصورة ناتجة من الأصل الذي بُنيتْ عليه.

المشكلة أمام اليسار المغربيّ اليوم قائمة في ضرورة تصحيح ممارسات، لا بإنتاج غزل ذاتيّ! لقد بدأ الناس يلاحظون فقدانَ اليسار لاستقلاليّته، واستعمالَه وسائلَ اليمين في العمل الانتخابيّ، وابتعادَه عن أن يكون حاضنةً للقيم وحاميَها، وعدمَ احترامه للتعاقدات، وأنه يغيّر مواقفَه ويمارس البلقنة. وإزاء كلّ هذا لا بدّ من تدبير طريقة لتوحيد اليسار ولدمقرطة هياكله الداخليّة. كما يجب أن نتدبّر طريقةً لمحاسبة الأعضاء الذين يشاركون في المؤسّسات العموميّة المنتخبة وغير المنتخبة.

مسألة أساسيّة أخرى في سياق انتقاد اليسار المغربيّ، وهي أن جزءًا منه قد قبل قاعدةَ اللعب السياسيّ المؤقّت من طرف النظام، والقائم على أنّ مركز القرار يظلّ المؤسّسةَ الملكيّة، بكلّ ما يعني ذلك من إقصاءٍ لمكوّنات القرار السياسيّ الأخرى، وعلى رأسها الأحزابُ التي هي عمادُ التشكيل المؤسّساتيّ (البرلمان والحكومة). والظاهر أنّ اليسار المشارك في التدبير السياسيّ لم ينجحْ في القيام بالدور التاريخيّ المطلوب منه، وهو التغييرُ من الداخل، بل صار مجرّدَ أداة تزكية لمركز القرار الأعلى، بدلاً من أن يشكّل قاطرةَ التغيير نحو بناء تعاقد سياسيّ جديد قائم على أنّ المؤسّسات (الدستور والبرلمان والحكومة والانتخابات والأحزاب) موجودة لتؤمّن مركزَ القرار، فيكون مشاعًا بين الناس ونابعًا من أسفل إلى أعلى. المطلوب اليوم هو أن يعيد اليسار ترتيب بيته الداخليّ، ويعيد بناءَ قوة يساريّة على أساس برنامج مستقل يُردّ فيه الاعتبارُ لاستراتيجيّة النضال الديمقراطيّ.

البوز: مستقبل اليسار مرتبط بالإجابة عن سؤال: أيّة مَلكيّة نريد؟ ذلك لأنّ مشروعيّة الملكيّة لم تعد مطروحةً عند جلّ التشكيلات اليساريّة باستثناء حزب النهج الديمقراطيّ.

لقد مرّ اليسار بعدّة اختيارات أساسيّة: ١) الاختيار الدستوريّ، الذي ارتبط بأطروحة تقليص المجال المَلكيّ وصلاحيّات الملك الدستوريّة واختصاصاته. ٢) الاختيار الثوريّ، الذي يقوم على مبدإ التغيير الثوريّ للوضع السياسيّ القائم. الاختياران معًا لم يعودا مطروحين على بساط أولويّات الأحزاب اليساريّة، واستعيض منهما باختيار ثالث، وهو الاختيار التوافقيّ، منذ أواسط التسعينيّات، وتبنّته القوى الأساسيّة في اليسار، واصطدم هو نفسُه بالفراغ. وهناك مرحلة رابعة تجسّدتْ في المؤتمر الأخير للاتحاد الاشتراكيّ الذي أعلن من جديد بروزَ مقولة أحزاب «الإصلاح الدستوريّ،» وذلك من خلال عودة الاتحاد وحزب التقدّم والاشتراكيّة إلى المطالبة بالإصلاحات الدستوريّة.

إنّ ارتباط الفعل السياسيّ لليسار اليوم بموضوعة الإصلاح يجعلنا نطرح السؤال التالي: كيف يمكن لليسار أن يبلور مشروعًا متكاملاً يتلاءم مع منظوره للإصلاح؟

إنّ من معالم المشروع الإصلاحي صياغةَ رؤية للنموذج التنظيمي القابل للتجسيد على أرض الواقع. فهناك نقاش كبير داخل كلّ أحزاب اليسار حول إيجاد صيغة الحزب الاشتراكي الكبير، أو الفيدراليّة. وهذا العمل يُعتبر من أساسيّات بناء مستقبل لليسار المغربيّ.

مسألة ثانية ترتبط ببناء المستقبل، وتتمثّل في صوغ التحالفات القادرة على تشكيل وجود سياسيّ قويّ ومتوازن وموائم لمنظومة القيم التي يودّ اليسارُ تصريفَها داخل المجتمع. أفهم أنه في صفوف اليسار هناك نوع من عدم الاقتناع بالجدوى أو بالقدرة الانتخابيّة عند اليسار الآخر. لذلك من الصعب على حزب كبير كالاتحاد الاشتراكيّ أن يقول إنّ دائرة تحالفاته هي اليسار، لأنه يوجد تحت إكراه الانتخابات، في وقت تأكّد أنّ التنظيمات اليساريّة الأخرى ليست يسارًا انتخابيًا، وإنما هو يسار احتجاجيّ صالح في عملية تمزيق الأوراق السياسيّة، وفي تكسير بعض الترتيبات السياسيّة الممكنة. وهو ما يدفع حزبَ الاتحاد الاشتراكيّ إلى البحث عن أفقٍ آخر وتوسيع دائرة تحالفاته.

العجلاوي: أولاً: الإشكال الكبير الذي يعيشه اليسار هو السؤال المطروح على الفاعل السياسيّ من موقع القرار، خصوصًا بالنسبة إلى الاتحاد الاشتراكيّ الآن، وهو: كيف يمكن الربط بين الخط السياسيّ المرحليّ والهياكل التنظيميّة؟ ففي السنوات الأخيرة وجد اليسارُ المغربيّ نفسَه أمام قضايا ملحّة، في مقدّمتها المشاركة في الحكومة، لكنّه غير قادر على مسايرتها تنظيميًا.

ثانيًا: مسألة التحالفات تُعتبر من الإشكاليّات الكبيرة التي تواجه اليسارَ المغربيّ اليوم. فالمحاكمات الأخيرة للبديل الحضاريّ بيّنتْ أنّ هناك رغبة في

عـدم تحـالف أيّ فـصـيل لليـسـار مع بعض الفصائل الإسلاميّة.

ثالثًا: مسألة الثقل. فاليسار يتكوّن من فصائل ذات ثقل مختلف؛ فهناك الاتحاد الاشتراكيّ كقوة كـبـيـرة في هذا اليـسـار. لكنْ هل سـتـسـاهم الفصـائل اليـساريّة الأخرى في جعل الاتحـاد الاشتراكيّ قاطرةَ اليسار في المغرب؟

العوني: يُطرح على اليسار ضـرورةُ إعادة البناء فعلاً وفكرًا عن طريق ربط كلّ التجارب اليساريّة ببلورة مشروع مجتمعيّ يتبارى مع المشروع المخزنيّ والمشروع الأصوليّ. ولأجل السير نحو وحدة اليسار التي يطالب بها الجميع، لا بدّ من العمل على تأسيسها على مبدإ الوضوح السياسيّ، لا الوضوح الإيديولوجيّ، وذلك من خلال الالتفاف حول حدّ أدنى من القواسم المشتركة التي يمكن أن ألخّصها في النقاط الخمس الآتية: الإصلاحات الدستوريّة والسياسية، مواجهة ديمقراطيّة الواجهة، مجابهة الفساد بكلّ أشكاله، تحصين جبهة الدفاع عن الحريّات وحقوق الإنسان، النضال من أجل العدالة الاجتماعيّة.

ولأجل تحقيق هذه الأهداف لا بدّ من الانكباب على إعادة بناء آليّات وأدوات تحقيق الوحدة بين مكوّنات اليسار. ومن المفروض وجود عمل تنظيميّ جديد يعيد جسورَ اليسار مع المواطنين في مختلف المستويات إزاء المؤسّسات السياسيّة المنتخبة وغير المنتخبة، وإزاء المؤسّسات الاجتماعية كالنقابات والجمعيّات والمنظّمات الجماهيريّة.

طارق: هناك حاجة إلى إعادة بناء المشروع اليساريّ بأفق إيديولوجيّ واضح، والالتزام القويّ بمرجعيّة قيميّة واضحة تتضمّن المساواةَ والعدالةَ والدولةَ الاجتماعيّة وحقوقَ الإنسان وفصلَ السلط. وبعد ذلك تتمّ إعادةُ بناء خطّ سياسيّ يجيب على الإشكاليّات الجديدة للتحول الديمقراطيّ، وعلى سؤال التحالفات، وقضيّة الوحدة اليساريّة (وبالمناسبة يجب ألاّ يسكننا وهمُ «الوحدة» بالمعنى التجميعيّ: فالوحدة يجب أن تكون في اتجاه المجتمع، وفي اتجاه بناء مشروع تيّار مجتمعيّ واسع!).

إنّنا في حاجة ماسّة إلى اليسار كقوة انتخابيّة اشتراكيّة ديمقراطيّة. لكننا في حاجة كذلك إلى يسار آخر، لنسمّه «يسارَ اليسار،» تمثّله التنظيماتُ الصغيرةُ المتحرّرة من العبء الجماهيريّ، والقادرة على القيام بدور أساسيّ في الساحة العموميّة في الدفاع عن أفكار محدّدة كالعلمانيّة والحريّات الفردية والحداثة، وتطوير المرجعيّات الفكرية لتيّار اليسار. والجوهريّ في الأفق المستقبليّ لليسار هو العمل على العودة إلى المجتمع، بالانفتاح على قضايا النساء والشباب، وترسيخ العلاقة مع الفئات الناخبة الكامنة، وربط اليسار بحقوق المواطنة وبهواجس المجتمع المدنيّ والحركات الاحتجاجيّة...

أما الدولة، فأعتقد أنّ العلاقة بها يجب أن تبتعد عن حالتَي التماهي المطلق أو القطيعة المطلقة. إنّ الوجود في الحكومة يجب أن يدبّر من خلال العمل على تطبيق التعاقدات المبرمة مع المجتمع، أيْ من خلال إيجاد صيغة للعلاقة مع المؤسّسة الملكيّة.

أثار البوز مسألةَ المزاوجة بين نوع من الدستوريّة وبين الاهتمام بالمسألة الاجتماعيّة في عمل اليسار المستقبليّ. وأؤكّد في السياق ذاته أنّ هناك أولويّة مطلقة للسياسيّ، إذ لا بدّ من حل إشكاليّات الدولة وفصل السلط والدستور، وإنْ كنتُ أؤمن بألاّ نختزل كلّ المسألة السياسيّة بالمطالبة بالإصلاحات الدستوريّة، بل نزاوج بينها وبين والمطالب الاجتماعيّة.

لبيض: باسم الآداب أشكركم على تفضّلكم بإثراء محاور الندوة(*) بما تفضّلتم به من أفكار ومقترحات عمليّة قد تساهم في لملمة وضع اليسار المغربيّ اليوم وانفتاحه على أسئلةٍ ينبغي أن يطرحها ويجيب عنها ليستعيدَ بريقه الآفل منذ سنوات من أجل مغربٍ أكثر ديمقراطيّة وحريّة وعدالة.

الرباط

محمد الساسي

أستاذ جامعيّ، كليّة الحقوق أكدال ـ الرباط، وعضو المجلس الوطنيّ للحزب الاشتراكيّ الموحّد.

حسن طارق

عضو المكتب السياسيّ لحزب الاتحاد الاشتراكيّ للقوات الشعبيّة، وأستاذ جامعيّ.

الموسوي العجلاوي

أستاذ بمعهد الدراسات الإفريقيّة ـ جامعة محمد الخامس ـ الرباط.

محمد العوني

عضو المكتب السياسيّ للحزب الاشتراكيّ الموحّد.

أحمد البوز

أستاذ جامعيّ بكليّة الحقوق السويسي ـ الرباط.

* ـ عقدت الندوة بمقرّ الحزب الاشتراكيّ الموحّد بالرباط. وبالمناسبة نتقدّم بالشكر للإخوة بالحزب على المساعدات التي قدّموها لنا لإنجاح الندوة.